تقييم أداء الحركة التعاونية الأردنية

د.صالح خليل العقدة *

الملخص

دعا الإسلام إلى التعاون بين الناس قبل ألف سنة من ظهور أول دعوة للتعاون في الدول الغربية على يد الإنجليزي روبرت اوين (1771) م والفرنسي فرنسوا فورين (1772)م[1] ، وحديثا نشأ التعاون في البلاد العربية والإسلامية في بدايات القرن الماضي ، في فلسطين أولا حيث صدر قانون تعاون للأقلية اليهودية عام 1920 ، وصدر أول قانون تعاون للفلسطينيين أيام الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1933 ، وقد أعطى القانون جل الاهتمام لتأسيس جمعيات للتسليف والتوفير الريفي وقد بلغ عدد الجمعيات 244 جمعية تعاونية عام 1946، منها 148 جمعية تسليف وتوفير ، وبحدوث نكبة فلسطين أصاب الشلل النشاط التعاوني في فلسطين[1] ، وعلى اثر إعلان الوحدة بين ضفتي الأردن ، بادرت الحكومة الاردنية إلى تنشيط الجمعيات التعاونية المجمدة في الضفة الغربية وتأسيس جمعيات تعاونية جديدة لتساهم في تنمية المجتمعات المحلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي لا زال يغلب على نشاطها الإقراض أيضاً ، وصدر أول قانون للتعاون رقم 39 عام 1952 ، ومنذ ذلك التاريخ والى الآن والحركة التعاونية الأردنية تمر بفترات رواج وانتعاش تليها فترات ركود وانكماش ، مما أثر على وجود إسهام واضح وثابت ودائم للحركة التعاونية الأردنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب اختلاف مبادئ وقيم وأهداف الحركة التعاونية عن مبادئ وقيم وأهداف المجتمع الأردني.

* مدرس مساعد / جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / كلية الاقتصاد والعلوم الادارية/ قسم المحاسبة

مقبول النشر بتاريخ 2006/9/10

مقدمة :

نشأت الحركة التعاونية في النصف الأول من القرن التاسع في بريطانيا، كحركة إصلاحية هدفها مساعدة صغار المستهلكين والمنتجين والطبقة الفقيرة بشكل عام (أعضاء الحركة التعاونية) بتجميع جهودها وطاقاتها لمساعدة أفرادها مادياً ومعنوياً، وانتشرت الدعوة إلى التعاون في كل دول العالم.

بدأت الدعوة إلى إنشاء جمعيات تعاونية في الأردن في القرن الماضي وحظيت بالعناية والرعاية الحكومية ممثلة في سن التشريعات الداعمة لنشاطها وتقديم الدعم المادي اللازم لها، وانضم إلى صفوف الحركة التعاونية إعداد كبيرة من المواطنين، وأنشئت جمعيات تعاونية شملت مختلف اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

مرت الحركة التعاونية الأردنية بفترات رواج وانكماش، مما أثر على دعم الحكومة لها واقتناع الناس بدعوتها ومبادئها وقدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي استمرارها.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

1- التحقق مما إذا كان التعاون الذي تنشده الحركة التعاونية وتسعى إلى نشره هو التعاون الذي جاءت به الأديان السماوية , وآخرها الإسلام.

2- التأكد مما إذا كان التعاون ومبادئ التعاون منسجمة مع قيم مجتمعنا الأردني ومعتقداته .

3- التأكد مما إذا كان بإمكان الحركة التعاونية ممارسة نشاطها على أسس اقتصادية وبالدعم أو الوصاية الحكومية بعيداً عن قيم المجتمع ومعتقداته.

أهمية الدراسة:

مرت الحركة التعاونية الأردنية بفترات رواج وانتعاش تلتها فترات ركود وانكماش , أجريت على أثرها عمليات إعادة هيكلة ولعدة مرات خلال السنوات الخمسين الماضية , كان آخرها في 2005/7/15 حيث تم ذلك بقرار لمجلس الوزراء , مما يوحي بوجود حاجة إلى مراجعة ودراسة شاملة لأوضاع الحركة التعاونية ولإلقاء الضوء على الأمور الآتية:

1- إلقاء الضوء على علاقة الحركة التعاونية بالتعاون الذي نصت عليه الأديان السماوية.
2- إلقاء الضوء على مدى انسجام وتطابق مبادئ الحركة التعاونية مع قيم المجتمع الأردني ومعتقداته.
3- إلقاء الضوء على مدى قدرة الحركة التعاونية الاردنية على العمل وفق الأسس الاقتصادية والتجارية حتى بالتدخل والدعم الحكومي بعيداً عن قيم المجتمع ومعتقداته. .
4- إلقاء الضوء على علاقة التعاونيات المحلية والعالمية وكيف يمكن أن يحقق لها النجاح والازدهار.

مشكلة الدراسة:

جاءت الدراسة لتقديم إجابات للأسئلة الآتية:

1- هل التعاون الذي تنادي به وتروج له الحركة التعاونية الاردنية هو التعاون الذي جاءت به الأديان السماوية ؟
2- هل تنسجم مبادئ التعاون مع قيم المجتمع الأردني ومعتقداته؟
3- هل تستطيع الحركة التعاونية الاردنية العمل على أسس اقتصادية وتجارية حتى بوجود الدعم والوصاية الحكومية بعيداً عن قيم المجتمع ومعتقداته؟.
4- هل يمثل تعاون التعاونيات محليا ودوليا دعماً لها ولعملياتها ومبادئها.

الدراسات السابقة :-

1- المعهد التعاوني الأردني 1983 " الحركة التعاونية 1952 – 1982م

تناول البحث مراحل تأسيس ونشوء الحركة التعاونية الأردنية ، والمؤسسات التي واكبت ظهورها ونشاط المنظمة التعاونية والتوجه المستقبلي للحركة التعاونية الأردنية وكذلك التعليم والتدريب والتثقيف التعاوني.

تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية للمعلومات التي تم جمعها عن الحركة التعاونية الأردنية وهي بمثابة تأريخ للحركة التعاونية الأردنية شملت الأهداف والمهام المنوطة بالحركة التعاونية والخطط المستقبلية لها، على أمل أن تستطيع الحركة التعاونية الاعتماد على الذات وعلى قدرات التعاونيين، والتعاون فيما بينهم داخليا وعربيا ودوليا والاستغناء عن الدعم الحكومي بل والمساهمة في تنفيذ جانب من مشاريع خطط التنمية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بأن الدراسة الحالية هي دراسة انتقادية لاداء الحركة التعاونية في الخمسين سنة الماضية من زاوية ومن وجهة نظر إسلامية.

2- فرعون (1992) أهمية نشر الوعي التعاوني بين الأعضاء :

تهدف الحركة التعاونية إلى جذب وضم أعضاء جدد إلى صفوف الحركة التعاونية وغرس روح التعاون بينهم ، بالإضافة إلى أعضاء الجمعيات التعاونية خصوصا القياديين منهم ، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في :

1- جذب الشباب إلى الحركة التعاونية.

2- إعداد تعاونيين جدد.

3- حماية الأعضاء وخلق البواعث لديهم.

4 - رفع المستوى التأهيلي للجان الإدارية والرقابة المنتخبة.

5 - القضاء على التحيز أو التعصب الأعمى ضد الحركة التعاونية وتمهيد الطريق لانتشار وتدعيم أركانها.

6 - تدعيم مبدأ الديمقراطية التعاونية ، عن طريق الاشتراك الفعال في اجتماعات الهيئات العامة واللجان المختلفة في الجمعية.

وتشير الدراسة إلى طرق ووسائل التثقيف والإعلام التعاوني التي توصي الدراسة باستخدامها لنشر الوعي التعاوني بين الناس. تختلف دراستنا الحالية عن هذه الدراسة بأنها تهدف إلى تقييم خطط وبرامج ومبادئ الحركة التعاونية وتقييم احتمالات نجاح هذه الخطط والبرامج من وجهة نظر إسلامية.

3- عبد الرحمن (1986) :- تقويم مستوى الإدارة في الجمعيات التعاونية الحرفية:

وهي دراسة ميدانية بنيت على بيانات تم جمعها من الميدان وهي عبارة عن معلومات عامة عن أعضاء هذه الجهات وعن مستوى إلمام الأعضاء بفلسفة التعاون ومبادئه . وعلاقتهم بجمعيتهم وآراء الأعضاء حول ممارساتهم الديمقراطية التعاونية ومستوى أداء جمعياتهم. ومعلومات عن الجمعيات من حيث رأسمالها وتنظيمها الديمقراطي والإرشاد التعاوني وعن الإنتاج والتشغيل في الجمعية والمشاكل الخاصة بكل جمعية. وقد أظهرت الدراسة بعض النتائج الهامة ومنها أن تعثر حركة التعاون بين الحرفين يرجع لمجموعة من الأسباب منها ما يتعلق

بالجمعيات نفسها و/ أو بالأعضاء أنفسهم مثل تدني مستوى التحصيل العلمي للأعضاء وعدم تقيد الجمعيات بالقانون التعاوني والأنظمة نصا وروحا.

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تسعى للبحث في أسباب تعثر الحركة التعاونية وهي :

- لاسباب متعلقة بالحركة التعاونية ومبادئها وممارستها ، و/ أو
- لاسباب متعلقة بالبيئة التي تعمل فيها الحركة التعاونية، و/ أو
- لاعتماد الحركة التعاونية على الدعم الحكومي أو لعدم وجود هذا الدعم.

4- الريماوي (1999) "كيف تنجح التعاونيات":

يتحدث الباحث عن نجاح الكثير من التجارب التعاونية في الدول المختلفة مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا وأمريكا وغيرها ومساهمتها الفعالة في تحسين مستوى الدخول وتوزيع الدخل للمنتجين الزراعيين وغير الزراعيين اعتمادا على أنفسهم ، وقد حققت بعض الدول نجاحا وشهرة في مجال العمل التعاوني لاسباب مختلفة وفي ظروف مختلفة ، إلا أن نسخ الهياكل والممارسات التعاونية من بيئة لأخرى نادراً ما يصيب نجاحا لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والممارسات التجارية مختلفة ، وقد برهنت الاختلافات العميقة غير الظاهرة بين هذه البيئات على أن لها تأثيراً حاسماً لنجاح العمل التعاوني ، ويرى الباحث أن تجارب الفشل في العمل التعاوني في الدول النامية لا تعني أن المنهج التعاوني غير قابل للتطبيق ، وإنما تعني الفشل في قراءة عوامل النجاح في تجارب الآخرين وفي اختيار استراتيجيات للتنمية تتمشى مع الاعتبارات المحلية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وتسعى الدراسة الحالية لإعادة النظر في النتائج التي توصلت إليها الدراسة السابقة وتعزيزها أو نفيها من خلال دراسة تحليلية لتاريخ الحركة التعاونية الأردنية بشكل خاص كواحدة من أقدم الحركات التعاونية العربية.

5- الريماوي (1999) ، " تعزيز القوة الاقتصادية للتعاونيات. تكوين التعاونيات الإقليمية والدمج والتكامل الاقتصادي" :

يرى الباحث أنه يتفاوت نوع وحجم وهيكلية التعاونيات حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الدول المختلفة، وطبيعة المهام التي تقوم بها واحتياجات

الأعضاء ، وقد أدى التطور الاقتصادي وتطور وسائل المواصلات والاتصالات إلى العمل نحو إقامة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة ،كإنشاء التعاونيات الإقليمية الاتحادية والمركزية ، وضم ودمج التعاونيات وتكاملها الاقتصادي الأفقي والعمودي ، إلا أن اقتصار الحركة التعاونية على التعاونيات الأولية المحلية مؤشر على حداثة الحركة التعاونية أو تخلف وضعف هذه الحركة وعدم قدرتها على القيام بدور فاعل في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية أو الحضرية.

تعتبر الدراسة الحالية قريبة من دراسة الباحث فهي تبحث في مدى قدرة الجمعيات على الصمود والاستمرار والتوسع في الأردن.

6- ملكاوي (1992) : " ملامح عن الحركة التعاونية الأردنية وتطلعاتها "

يرى الباحث أنه لكي يحقق القطاع التعاوني دوره بفاعلية في عمليات التنمية فانه لا بد أن تكون البيئة المحيطة مدركة ومتفهمة لهذا الدور ، وتعمل على تحفيزه وتشجيعه ، حيث أن العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية لها نفس الأهمية التي للعوامل الاقتصادية في تأثيرها على مجرى العمل التعاوني ، فالتعاونيات كمؤسسات اقتصادية واجتماعية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع تتأثر به .. وتؤثر فيه لذلك يرى الباحث أن مقومات ازدهار الحركة التعاونية هو بالاعتماد على الذات من خلال :-

1- التغيير في بعض المفاهيم التعاونية مثل الربح والتنمية بالمشاركة بدل الإتكالية والتفاعل الإيجابي بين القطاعين التعاوني والخاص ، والسماح بالدعاية والإعلان لمنتجات الحركة التعاونية.

2- التركيز على النوعية كأساس للكفاية الإدارية ، وهنا يقترح الباحث تسمية ما يسمى بتعاون النخبة ، فلا يقبل أي عضو في الجمعية إلا الأفراد المستنيرون والملتزمون.

3- السعي لخلق بيئة تعاونية واعية بأهداف الحركة التعاونية ومراميها.

4- تدعيم القدرات التمويلية الذاتية باعتبار التمويل عنصر أساسي لنجاح وتوسيع نشاط التعاونيات عن طريق تعاون التعاونيات وإنشاء بنك تعاوني لتمويل الجمعيات التعاونية.

تتفق دراستنا الحالية مع هذه الدراسة في بحثها عن أسباب تعثر الحركة التعاونية وفشل بعض نشاطاتها وتوقفها في البيئة الأردنية.

أجريت الدراسات التحليلية السابقة بهدف تقييم أداء الحركة التعاونية وأسباب تعثرها ومقومات نجاحها من وجهة نظر تعاونية صرفة ، وقد أجمعت الدراسات السابقة على قضيتين أساسيتين:-

1- أن مسيرة الحركة التعاونية تختلف نجاحا وتعثرا من مجتمع لآخر، متأثرة بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع (بيئة الحركة التعاونية)

2- أن مسيرة الحركة التعاونية تختلف نجاحا وتعثراً في المجتمع الواحد تبعاً لمستوى الوعي التعاوني بين الناس وبين التعاونيين بشكل خاص (الوعي التعاوني).

أما الدراسة الحالية فهي دراسة تحليلية لأهداف وتاريخ وأداء ونجاح أو تعثر الحركة التعاونية الأردنية وأسبابها بهدف التأكد من / أو نفي نتائج الدراسات السابقة في مجتمعنا العربي في الأردن ومن وجهة نظر إسلامية.

فرضيات الدراسة :-

1- إن التعاون الذي تنشده الحركة التعاونية الاردنية هو التعاون الذي جاءت به الأديان السماوية ، خصوصا الإسلام، لذلك لا تعتبر دعوة التعاون غريبة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

2- يسعى التعاون والحركة التعاونية الاردنية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئتنا الأردنية من خلال تبنيها لمبادئ الحركة التعاونية في عملها ، مما يعني أن هذه المبادئ منسجمة مع قيم المجتمع الأردني ومعتقداته .

3- تستطيع الحركة التعاونية ممارسة نشاطها على أسس اقتصادية وحتى بالدعم أو الوصاية الحكومية بعيداً عن قيم المجتمع ومعتقداته.

4- ان تعاون التعاونيات داخليا وخارجياً يضمن لها النجاح والتأييد والازدهار.

نموذج الدراسة :-

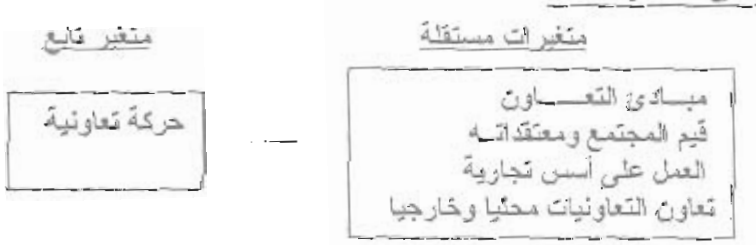

التعريفات الإجرائية :

التعاون:- هو التعاون الذي أشـــارت إليه الأديان السماوية وهو التعاون على البر والتقوى وليس تعاونا على الإثم والعدوان، وهذا التعاون هو الذي يثاب فاعلـــــه من الله سبحانه ويعاقب تاركه أو قد يتعاون على الإثم والعدوان.

التعاون الاقتصادي الجماعي :- هو التعاون الذي تدعو إليه الحركة التعاونية، وله أعضاء وجمعيات تعاونية لها رأس مال يسعى العضو فيه إلى تحقيق مصلحة مادية تتمثل في عائد على معاملاته وفائدة على رأس ماله، وهو تعاون حديث نشأ في قرية روتشديل في بريطانيا عام 1844م.

منهجية البحث :-

اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج التحليلي حيث درس تـاريخ ومبـادئ و أهـداف الحركة التعاونية بشكل عام والأردنية بشكل خاص وتطبيقها في واقع الحياة من خـلال الدراسـات والأبحاث التي تناولت الحركة التعاونية الأردنية والمشاكل التي واجهتها في التطبيق.

أهداف الحركة التعاونية الاردنية :-

سيقوم الباحث بإجراء دراسة تحليلية لاهداف الحركة التعاونية ثم مناقشة فرضيات البحـث علـى ضوء ذلك :-

بدأت الحركة التعاونية بدعوة الجمهور إلى تبني مبادئ التعاون و أهدافه وقامـت تجمـع النـاس حولها وهي التي تقيس أداء الحركة التعاونية تبعاً لها ومنسوبا إليها، وهي[1] :-

الأول : يكون الانتساب للجمعية اختياريا وباب العضويـــــــة مفتوحا لجميـع الأشـخاص الذين يستطيعون الاستفادة من خدماتها ومستعدين لتحمل مسؤوليات العضوية وذلـك دون أي تمييز اجتماعي أو سياسي أو ديني .

الثاني : تنمية الروح التعاونية بين المواطنين للاعتماد على أنفسهم و توفير و سائل التأهيل لهم بحيث يصبحون قادرين على تحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية و زيادة الدخل .

الثالث : توحيد الجهود و العمل وفق مبادئ المساعدة الذاتية لتنمية المجتمعات و العمل في مختلف حقول الإنتاج و الاستهلاك و الخدمات .

الرابع: على الجمعيات التعاونية بغية خدمة مصالح أعضائها و مجتمعاتهم أن تتعاون تعاونا فعال ووثيقا بكافة الوسائل العملية بعضها مع بعض على المستويات المحلية والقومية والدولية.

الهدف الأول : يكون الانتساب للجمعية اختياريا وباب العضوية مفتوحا لجميع الأشخاص دون أي تمييز اجتماعي أو سياسي أو ديني.

1- " تتمثل الأهداف التعاونية في تعاضد وتكاتف الطاقات والإمكانات البشرية بين الأفراد واستثمار الإمكانات المادية، وذلك عن طريق القيام بمشروعات اقتصادية واجتماعية مشتركة، ضمن إطار حاجاتهم ورغباتهم، وفي ظل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. والهدف الأسمى هو العمل المشترك بين الأعضاء لتلبية احتياجاتهم المستمرة ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي والقيام بدور فعال في المجتمع المحلي وعلى الصعيد القومي [2].

2- تسعى الحركة التعاونية لتحقيق هذا الهدف عن طريق نشر الثقافة التعاونية والوعي التعاوني بين الناس، وحشدهم في جمعيات تعاونية في المجالات المختلفة وهي تغريهم بالانضمام عن طريق إعلان ميادئها، كالباب المفتوح للعضوية حيث يمكن للعضو أن يدخل متى شاء وينسحب متى أراد، وتخفيض الحد الأدنى المطلوب من العضو كراس مال له إلى سهم واحد ودون تحديد للحد الأعلى، وأن الجمعية تدار بطريقة ديمقراطية حيث أن لكل عضو صوت واحد بغض النظر عن حجم ملكيته في رأس مال الجمعية، كذلك ترديد مبدأ الحياد السياسي والديني، وأن الجمعية بعيدة عن الخوض في الأمور الخلافية والسياسية، وأن همها الوحيد هو خدمة أعضائها. ويلخص أحد الكتاب ذلك بقوله " أن التعاون يقوم على دعامتين أساسيتين وهما الشعور بالحاجة إلى قيام

الجمعيـــــة والاشتـــــراك الاختياري دون فرض أو إجبار في تأسيســها"[3] وإذا إختـل هـذان الشرطان فلن تكون هناك مسيرة تعاون ناجحة مهما وضع من قوانين وأنظمة"[4].

فبالنسبة لحرية الانضمام وهو أهم مبادىء الحركة التعاونية فقد جاء في توصيات المـؤتمر العاشر للشؤون الاجتماعية والعمل الذي عقد في عمان عام 1966، لدراسة دور الحركة التعاونية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، فيما يتعلق بالتشريع التعاوني، ما يلي[5] :

" ينبغي أن يتضمن التشريع التعاوني احترام مبدأ حق الأفراد في الانتســاب الاختيــاري لعضــوية الجمعية التعاونية ، ومع ذلك يجوز: -

أ – أن تلزم الأقليـــــة بالانتساب إلى الجمعيـــــــة التعاونيـــة، إذا كانـت الأغلبيـة قـد انضمت إلى عضوية الجمعية و ذلك إذا رأت الدولة في هذا الإلزام تحقيقا للمصلحة العامة .

ب – أن تلزم الدولة الأفراد بالانتساب للجمعية التعاونية إذا رأت أن المصلحة تقضي بذلك.

ج – يقترح قيـاديو الحركـــة التعاونيـــــة الأردنيـــــة (ملكـاوي) التركيـز علـى النوعيـــــــة كأساس للكفاية الإدارية، ويقترح تسمية ما يسمى بتعاون النخبة فلا يقبل فـي الجمعية إلا الأفـــراد المستنيرون والملتزمون.

" قد نصت تشريعات التعاون في دول أخرى على أحكام كهذه كما نصت على إلزام غير الأعضـاء باستخدام تسهيلات أو خدمات المشروع التعاوني ولو كانوا غير أعضاء"[6]. وهو ما يمكن إن يسمى إرهابا تعاونيا.

<u>الهدف الثاني</u> : تنمية الروح التعاونية بين المواطنين للاعتماد على أنفسهم وتوفير وسائل التأهيل لهم بحيث يصبحون قادرين على تحسين مستوياتهم الاقتصاديـة والاجتماعية وزيادة الدخل".

يعتبـــر " الأردن بلد زراعي ، لذا توجه جل اهتمـام القائمين على الحركـة التعاونيـة إلى دعم الريف الأردني والنهوض بالمزارعين وتطوير الزراعـة التي كانت تمثل القطـاع الرئيسـي فـي الاقتصاد الأردني. ولذا فقد بدئ فعلا بتأسيس جمعيات التسليف والتوفير الزراعيـــة على غـرار

جمعيات رايفايزن الألمانية والتي كان الهدف منها تخليص المزارعين من المرابين والوسطاء (وهي نفس البداية التي سارت عليها الحركة التعاونية في فلسطين في العشرينات من القرن الماضي). حيث قدمت قروض لأعضاء الجمعيات التعاونية(4-12 شهراً) ولا يتجاوز حدها الأعلى مائة دينار[7] لان المنظمة التعاونية الائتمان (الإقراض) التعاوني من أهم عوامل النهوض بالإنتاج القومي وزيادته وتحسين وسائله ورفع دخل المواطنين خاصة في المجتمعات الريفية. وتعتمد المنظمة التعاونية أسسا عند اقرارها منح القروض للجمعيات التعاونية وللأعضاء ، منها على سبيل المثال مشاركة الجمعيات التعاونية وأعضاءها في عمليات التمويل وذلك بالربط بين حجم القرض وبين حجم الأسهم المكتتبة للأعضاء"[8] خاصة في الجمعيات التعاونية الزراعية " حيث تقوم الجمعية بخصم نسبة مئوية معينة من قيمة القرض لزيادة مساهمة العضو في رأس ماله في الجمعية ، كما انها تشترط لحصول العضو على قرض أن تكون الأسهم المكتتب بها العضو مساوية لقيمة القرض ، الأمر الذي يعني أن الأعضاء قد يضطرون عند الحصول على قرض إلى رفع قيمة الأسهم المكتتبين فيها بما يعادل قيمة القرض ، كما أن المنظمة (المؤسسة) التعاونية تصدر منشورا دوريا توضح الحد الأدنى من الأسهم المدفوعة لكل عضو مقارنة بقيمة القرض"[9].

هذا ويتم تقديم القروض للأعضاء من خلال الجمعية التعاونية المنضمين إليها بعد استكمال خطوات وإجراءات طويلة تمر في أربعة مراحل: هي مرحلة تخصيص القروض ومرحلة تقديم طلبات القروض ودراستها ومرحلة صرف القروض ومرحلة سداد القروض. تدرس القروض خلال هذه المراحل من جهات عديدة بحيث تضع كل جهة تعليقاتها وتوصياتها. وللأهمية أشير إلى مرحلة صرف القروض على النحو التالي[10] :

يتولى قسم القروض في المنظمة إتمام عملية الصرف ، بعد أن يخصم من قيمة القرض المقدم للجمعية ما يلي :-

- رسم خدمة (يتراوح بين 6 – 8 % حسب نوع القرض والغاية منه) ويخصم رسم الخدمة مقدما بالكامل بالنسبة للقروض الموسمية ، بينما يخصم مقدما لتاريخ استحقاق أول قسط بالنسبة للقروض المتوسطة وطويلة الأجل.
- 2% من قيمة القرض لزيادة مساهمة الجمعية في رأس مال المؤسسة التعاونية . وعقب استلام الجمعية للقرض تقوم بإعادة الإقراض للأعضاء ، بعد أن تخصم منها عند منحها للأعضاء ما يلي :

- رسم الخدمة كما سبق بيانه (6- 8%)
- عمولة الجمعية (وتبلغ حاليا 2%)
- مبلغ معين لزيادة مساهمة العضو في رأس مال الجمعية (يبلغ حاليا 3% من قيمة القرض)
- ديون الأعضاء مقابل ما تم سحبه من مستودع الجمعية أو عن طريق الجمعية مقابل القروض العينية.

وهنا يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

1. تكثر الإجراءات التي تتخذ قبل صرف القرض ويطول الوقت الذي ينقضي قبل اتخاذ قرار حاسم في موضوع القرض.
2. تقوم الجمعية بخصم ما نسبته 11-13% من قيمة القرض مقدما ، وتسلم الصافي للعضو وتسترد القرض كاملا في نهاية المدة.
3. تطور حجم قروض الأعضاء من صفر دينار عام 1952 إلى 10873631 دينار عام 1985.
4. تأخر العضو عن سداد القروض أو أقساطها في مواعيد الاستحقاق ، يخول البنك تحويل القروض إلى قروض مستحقة واحتساب رسم خدمة مقدما من تاريخ استحقاق القرض أو قسطه إلى ميعاد السداد الجديد[11].
5. تبلغ القروض المستحقة على الأعضاء من القروض القائمة 6766956 دينار أي ما نسبته 57.3% ، من قيمة القروض ، وقد تزايد هذا الرقم في السنوات 82-1984 على النحو التالي : 39.2% ، 47.6% ، 57.17 % .

6. تبلغ الإيرادات المالية (الفوائد) منسوبة إلى إجمالي إيرادات (المنظمة) المؤسسة التعاونية لعام 1984م ما نسبته 55.9%[12] .

ويمكن التعليق على هذه البيانات بالآتي :

1. إن اشتراط أن تكون الأسهم التي يكتتب بها العضو مساوية لقيمة القرض ، يعني ببساطة انه لن يحصل على قرض إلا بمقدار رأس ماله أي كأن العضو بانضمامه للجمعية ، قد قدم ما يملكه مساهمة في رأس مالها ، فإذا حاول بعدها الاستعانة (استدانة) بهذا المال وهو مالكه (صاحبه) ، فلن يتسنى له ذلك إلا على شكل قرض ومقابل فائدة تخصم منه مقدما وتبلغ في مجموعها 11-13 % من قيمة رأس ماله ، مما يعني أن رأس مال العضو سيستهلك بعد عدة سنوات بفعل الفوائد السنوية المتلاحقة ، ونتيجة لذلك فقد " انقلب الأمل والتفاؤل إلى خيبة أمل ، وبالتحديد فأن الغني أصبح أكثر ثراء ، كما أصبح الفقير يواجه مشاكل أكبر من مشاكله في الستينات"[13] إن الموقف الذي يتعرض له عضو الجمعية التعاونية – الزراعية بالذات – لا نظير له ، وأفضل منه كثيرا موقف المقترض من البنك الربوي أو المرابين ، أذ يمكنه أن يحصل من البنك على المال بقدر حاجته لا بقدر رأسماله ، ومن أموال البنك المرابي لا من أمواله، وسيحصل على القرض بضمانه شخصية أو أشياء مادية مملوكة لا بضمانه أسهمه في الجمعية ، كما قد يدفع الفائدة للمرابي لا حقا لا مقدما كما في حالة الاقتراض من الجمعية.

2. إن الطريقة التي يتم بها احتساب الفوائد (رسم الخدمة) والعمولات وزيادة رأس مال العضو في الجمعية (حيث تحسم كلها من القرض ومقدما ، وتبلغ في مجموعها من 11-13% من قيمة القرض قصير الأجل ومدته من 4-12 شهرا) تجعل نسبة الخصم الحقيقية(الفوائد) أكبر من ذلك حيث تبلغ من 12.36% - 14.95% هذا إذا كانت مدة الاقتراض سنة كاملة ، وترتفع أكثر إذا كانت مدة الاقتراض (الموسم) أقل من سنة كاملة. قد يقال ان هذه النسبة تتضمن زيادة مساهمة العضو في رأس مال جمعيته وسيحصل مقابلها على فائدة في نهاية السنة ، ولكن العضو في هذه المرحلة ليس بصدد زيادة رأسماله بل بصدد الحصول عل قرض لتسيير أعماله ، وهي معاملة قاسية سيما وأنها تطبق فقط بحق

أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المعروفين بضعف طاقاتهم وإمكاناتهم المالية ، وحاجتهم إلى المال اشد من حاجتهم ورغبتهم في زيادة رأس مالهم ، كما أن هذه الزيادة قد دفعت مقدما بسببها فوائد وبنسبة من 6-8% ، أما الفائدة التي قد يحصل عليها العضو نظير رأس ماله فستكون في نهاية السنة المالية وبنسبة أعلاها 6% ، وشتان بين الحالتين.

3. إن الجمعيات التعاونية إذ تعلن إنها تقرض الأعضاء بفائدة بسيطة حيث تحتجز رسم الخدمة مقدما من تاريخ صرف القرض إلى تاريخ استحقاق أول قسط ، وفيما عدا ذلك يتم سداد رسم الخدمة للأقساط التالية مع سداد القسط التالي[14] نجد أنها نفس الطريقة التي تتبع لحساب فائدة الاقتراض بفائدة مركبة . كما أنه إذا عجز المقترض عن السداد في موعد الاستحقاق فانه يتم تأجيل السداد لموعد لاحق مع حساب رسم خدمة (فائدة تأخير) عن المدة حتى موعد الاستحقاق الجديد وتؤخذ مقدما وهذه فائدة مركبة أيضا ، ولعل هذا هو السبب في عجز الأعضاء المتزايد عن سداد القروض وفوائدها حتى بلغت القروض المستحقة إلى إجمالي القروض 59% عام 1985. وتصبح الصورة أكثر وضوحا إذا علمت أن دخل الأعضاء خاصة في المجتمعات الريفية ضعيف وعاجز عن الوفاء باحتياجات التنمية ، وهو أضعف عن سداد القروض بفوائد مركبة . ومما زاد الوضع شدة أن المنظمة (المؤسسة التعاونية) لم تستثمر في مشاريع البنية التحتية أو الرأسمالية أموالا كافية إذ تبلغ قيمة الموجودات الثابتة من بين موجوداتها ما نسبته 3% فقط[15]، واعتمدت في ذلك على الأعضاء ، مما اضطرهم للاقتراض رغم مخاطرة ومحاذيره خاصة في حالة جمعيات تعاونية زراعية يتصف إنتاجها بالتذبذب وأسعار منتجاتها بالتقلب ، كما قد تفشل مشاريع الاستثمار فيعجزون عن الوفاء ، ويعاد جدولة الديون بفائدة مركبة وهكذا .

4. إن الحركة التعاونية (النشاط الاقتصادي الجماعي) يمكنها أن تمول نفسها بنفسها ، " فرأس المال والاحتياطات وودائع الأعضاء وحساباتهم الجارية تبلغ 55% من أموال الحركة التعاونية ، وكمبلغ فقد كان عام (1992) 49683737 دينار (ملكاوي) أي أن أموال التعاونيين تكفي لتمويل احتياجاتهم ، فلماذا يعاد إقراضها لهم بفائدة ؟ وحتى الجمعيات التي لا تبالي بالربا (الفائدة) فقد قاومت " فكرة أخذ قروض من المنظمة تحسبا من أن ينكفئ العمل الجماعي . وتنجر – كالجمعيات الأخرى – إلى الاعتماد على المنظمة في كل العمليات التمويلية[16] ، أي أن

المنظمة قد تبنت عملية إقراض الأعضاء ، كذلك لم تفعل شيئاً لوقف تضخم قروض الأعضاء، ومع ذلك توجه اللوم للجمعيات لعدم التفاتها لتنمية القدرة التمويلية الذاتية للأعضاء ، أي ان سياسة الاقراض نتيجتها عدم تنمية القدرة الذاتية للأعضاء وللجمعيات، لابل تدهورها وزيادة في اعتماد الأعضاء والجمعيات على المنظمة التعاونية لديهم ولدى جمعياتهم.

- أن انخفاض مستوى الخدمات (خدمات الأقراض) يشجع المزارعين على تأجيل السداد بمجرد حصولهم على القرض ، ويتمثل انخفاض مستوى الخدمات فيما يفرض على المتقدمين للحصول على القرض من تكاليف مرتفعة للمعاملات ، وقد تتخذ تلك التكاليف صورة مطولة أو مهينة في بعض الأحيان ، كأن تتطلب الانتظار ساعات طويلة لمجرد إتمام إجراء بسيط أو للتشاور مع موظف مسؤول. ففي مثل هذه الحالات يستطيع المقترض أن يوفر على نفسه مشقة تكرار هذه الإجراءات المطولة للحصول على قرض جديد ، وذلك بمجرد الامتناع عن سداد القرض القائم وإعادة استثمار المبلغ المستحق في أعماله الجديدة[17]. أن مسألة كهذه تعتبر مهمة، وتستحق بحثها ميدانيا ، ونمو القروض المستحقة باضطراد دليل على صحة هذا القول ، وهو وضع لم تعمل الحركة التعاونية على إصلاحه رغم مرور زمن طويل عليه ، وكيف تعمل على إصلاحه وهي التي تعتبر المزيد من الاقتراض والقروض أهم أهدافها!

الهدف الثالث : توحيد الجهود والعمل وفق مبادئ المساعدة الذاتية لتنمية المجتمعات والعمل في مختلف حقول الإنتاج والاستهلاك والخدمات.

تعتبر قضية التنمية الشاملة للأقطار العربية التحدي الأول الذي يواجه الأمة العربية اليوم في مواجهة التطورات التكنولوجية السريعة في العالم المعاصر، ويعتبر النظام التعاوني أحد الوسائل الناجحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهود الشعبية الذاتية الخلاقة. وقد شهد العالم العربي في السنوات الأخيرة اتساع نطاق التطبيق التعاوني واهتمام الحكومات بدور القطاع التعاوني في تنفيذ خطط التنمية وبرامجها[18] وفي سبيل نجاح الحركة التعاونية وتدعيما لرسالتها فقد منحتها الحكومات العربية عامة والأردنية خاصة امتيازات وإعفاءات (مادية) على النحو التالي :

1. الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم الطوابع، كما يعفى أعضاء الجمعيات التعاونية من رسوم التامين على القروض التي يحصلون عليها من المنظمة أو من جمعياتهم[19].

2. تخصص الحكومة منحة سنوية للمنظمة لا تقل عن خمسين ألف دينار وذلك لتغطية نفقات المنظمة أو جزءا منها ولا تعتبر هذه الهبة مساهمة للحكومة في رأس مال المنظمة/ المؤسسة التعاونية[20].

3. للجنة إدارة الجمعية أن تحجز أسهم و أموال أي عضو حالي أو سابق وفاء لدينها بما في ذلك العوائد والمكافآت أو أي مبلغ آخر ، ولها أن تستوفي الدين الذي بذمته من أي مبلغ مستحق له كما تعفى جميع المعاملات التي تجرى بين العضو وجمعيته من رسوم طوابع الواردات ورسوم التأمين سواء كان العضو شخصا طبيعيا أو معنويا[21].

4. لا يخضع البنك التعاوني عند منحه للقروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة إلى تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالنسبة المسموح بها لاستثمار مصادر أمواله والنسبة القانونية للسيولة والاحتياطي النقدي[22].

تعتبر الإعفاءات والامتيازات المذكورة سابقا هي الامتيازات المادية ، كما توجد إعفاءات وامتيازات أخرى ، وبناء على ذلك " أصبح ينظر" للقطاع التعاوني في بلد نام كالأردن بمثابة القطاع الثالث المكمل للقطاع العام والقطاع الخاص. ونظرا للأهمية المتزايدة لقدرة وفعالية الحركة التعاونية فقد شاركت هذه الحركة ابتداءا من عام 1973م في خطط الدولة المتعاقبة ، ففي الخطة الثلاثية 1973 – 1975 ارتفع عدد الجمعيات التعاونية من 226 جمعية تعاونية إلى 254 جمعية وارتفع عدد الأعضاء من 12 ألف عضو إلى 19 ألف عضو في نهاية الخطة. كما شاركت في الخطة الخمسية الجديدة لاعوام 1981 – 1985 حيث تم وضع مشاريع خاصة بالمنظمة التعاونية

تحت بند القطاع التعاوني بعد أن كانت مشاريع المنظمة التعاونية في الخطط السابقة تدخل ضمن مشاريع القطاع الزراعي[23].

ويمكن تسليط مزيد من الضوء على دور الحركة التعاونية في المساهمه في تنفيذ خطط التنمية ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أهداف المنظمة وأنشطتها وإمكانياتها على النحو التالي:

: . تمتلك الحركة التعاونية أصولا وإمكانيات ثابتة بنسبة 3% فقط من موجوداتها.

2. تعاني الحركة التعاونية من " عدم اكتمال البنية التحتية الأساسية للقطاع التعاوني ويغلب على أنشطتها توفير القروض للأعضاء في نشاط الجمعيات على العمل الجماعي المشترك.

3- اسند إلى الحركة التعاونية في الخطة الخمسية 1981 – 1985 مهمة " تشجيع وتطوير العمل التعاوني الجماعي ... وذلك بالحوافز وبالتثقيف والتدريب والتأهيل وتطوير ما يقوم المعهد التعاوني"[24]

4- تعتبر الحركة التعاونية التدريب " أكثر أسباب نجاح التنمية أهمية، وتعني به " انه كلما تطور الفرد التعاوني كلما كان تطور الحركة التعاونية أفضل ويؤدي في النهاية إلى نجاح الخطط التنموية الوطنية.[25]

وفي سبيل تطوير الفرد التعاوني لا بد من مراعاة الاعتبارات التالية[26]:-

1- " أن الإعلام التعاوني التنموي هو أساس الوعي (التعاوني) بقضايا التنمية وبأساليب التعاون للمساهمة في تحقيق أهدافها، وعلى ذلك فهو سلاح فعال في قضية التنمية.

2- ان تشكيل الوعي التعاوني السليم للفرد التعاوني هو البداية لممارسة التنظيمات التعاونية لدورها الكبير في تنمية الاقتصاد القومي، وهنا يلعب البرنامج الإعلامي التعاوني (برنامج دعم الاتصال التنموي) الدور الأكبر في تحقيق وتشكيل هذا الوعي.

وللتعريف بهذا البرنامج فهو " مجموعة مواد توجيهية (إنتاج وتوزيع الأفلام والملصقات والشرائح السنمائية والنشرات التعاونية) محددة الأهداف، مرتبطة بخدمات تعليمية موسعة أعدت خصيصاً، يتم توزيعها مباشرة للجمهور"[27] وهو المشروع الذي تتعاون في تنفيذه مؤسسة فريد ريش ناومان والمنظمة التعاونية الأردنية. بعنوان " مراكز دعم الاتصال التنموي ".

ولتقييم هذه البرامج وفاعليتها، فقد تم اختبارها وتجريبها من جانب منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة " ورغم أنها نشرت الكثير من الدراسات فلم تنجح بجعل وسائل دعم الاتصال التنموي مقبولة ومطبقة في الدول النامية[28].

وبعد استعراض الجهود التي بذلت لإشراك الحركة التعاونية في خطط التنمية الوطنية في الأردن يمكن ذكر النتائج التالية:-

1- تعجز الحركة التعاونية عن المساهمة الفعالة في خطط التنمية بإمكانياتها البسيطة وبسبب عدم اكتمال البنية التحتية الأساسية للقطاع التعاوني.

2- تعنى الحركة التعاونية في المقام الأول بتقديم القروض للأعضاء، كما اتضح من خلال دراسة الهدف الثاني للحركة التعاونية.

3- تهدف الحركة التعاونية إلى " حث الأعضاء التعاونيين على الالتفاف حول جمعيتهم والتوجه نحو العمل الجماعي المشترك وتنمية روح العمل التعاوني، ثم البحث عن البرامج والمشروعات التي يمكن أن تقدمها التعاونيات لتنمية المجتمعات المحلية والمشاركة في خطط التنمية القومية"[29] أي أن البحث عن برامج ومشاريع للمشاركة في خطط التنمية يأتي في المقام الثاني بعد نشر الثقافة التعاونية.

4- يصعب التسليم بان تدريب الأعضاء التعاونيين فقط (ونسبتهم لا تتعدى 2% من مجموع الشعب) بتشكيل وعي تعاوني لديهم يمكن أن يؤدي في النهاية إلى نجاح الخطط التنموية الوطنية. وقد ثبت كما سبق -، أن الحركة التعاونية بعد أربعين سنة من إنشائها ما زالت غير قادرة على خلق وعي وحوافز كافية بين الأمة العربية.

5- تطبق الحركة التعاونية الاردنية لخلق وعي وحوافز بين الأمة العربية برامج ثبت فشلها في جميع الدول النامية وبشهادة منظمة اليونسكو العالمية.

6- " إن نجاح خطط التنمية وعملية التنمية يتم من خلال تعبئة المجتمع للإسهام في عملية التنمية[30] وليس تعبئة التعاونيين فقط.

7- ينتقد مدير مشروع مؤسسة فريد ريش ناومن في الأردن دور الحركة التعاونية في تنفيذ خطط التنمية بقوله " انقضى عقدان من الزمن على التخطيط والتصحيح. غير أننا عند النظر إلى النتائج نجد أن الأهداف التي وضعت لتلك السنوات لم يتم التوصل إليها ، وانقلب الأمل والتفاؤل إلى خيبة أمل"[31] . ويعلق في مكان آخر بقوله: يبدو أن جميع الأفكار والكتابات حول التنمية تنتهي في حلقة مفرغة، فحل أحد المعيقات يخلق مشكلة جديدة تتضمن عقبات متزايدة، أيجب علينا إذن أن ننسحب أو نستسلم ؟ البشرية لا يمكنها الانسحاب أو الاستسلام. إن احتمال فشل اغلب سياسات التنمية يفرض علينا تعديل أساليبنا ومواقفنا لمنع الأزمة النهائية لدول العالم الثالث من الحدوث، والتي بالنهاية لها نفس التأثير في المجتمعات الغربية[32].

8- رغم الجهود المبذولة لتطوير ودعم التطبيق التعاوني العربي، إلا أنه ما يزال بعيدا عن الصورة المنشودة والمشاركة الفعالة في تنفيذ خطط التنمية[33].

9- " من المبادئ الأساسية لخطة التنمية 1986 – 1990 أن تحتل المبادرة الفردية، كما يحتل القطاع الخاص في العملية التنموية، ضمن إطار تفاعل عوامل السوق، أهمية متميزة في مسيرة التنمية الأردنية"[34] واستبعدت الحركة التعاونية عن المشاركة أو إسناد دور بارز لها في عملية التنمية.

10 – يؤيد ما سبق أن الخطة الخمسية الجديدة 1986 – 1990 لم تشر إلى التعاون من قريب أو بعيد. وبفرض أن دوره قد ضمن في خطة زراعية واحدة كما كان في الخطة الثلاثية 1973 – 1975، فهذا يمثل تراجعا عما كان في خطة التنمية 1981 – 1985، ويعني فشل وتراجع دور الحركة التعاونية في تأكيد دورها في تنفيذ خطط التنمية[35].

الهدف الرابع:- على الجمعيات التعاونية بغية خدمة مصالح أعضائها ومجتمعاتهم أن تتعاون تعاونا فعالا وثيقا بكافة الوسائل العملية بعضها مع بعض على المستويات المحلية والقومية والدولية.

لقد قامت الحركة التعاونية على مبادئ من بينها مبدأ الحياد السياسي والديني وهذا ما جعل تطبيقها لا يقتصر على مجتمع أو مذهب سياسي معين كما سبقت الإشارة إليه. فمن المتفق عليه إن على التعاون أن لا ينخرط في السياسة الحزبية، وان كان من المهم بالطبع إن تنسق نظمه مع النظم التي تضعها الدولة وان تقيم الجمعيات التعاونية الكبرى علاقات مع كل العشرعين ورجال السياسة على اختلاف الأحزاب لكي تكون لديهم فكرة مسبقة عما يضمروه للتعاون. فإذا كانت آثار ذلك ستكون سيئة فيستطيعون أن يفندوا الشبهات وان يوضحوا مزايا التعاون، ومن المفيد أن يأخذ الرأي العام فكرة طيبة عن التعاون[36].

بهذه الطريقة يتم تقديم التعاون للشعوب المختلفة وعمل الدعاية الطيبة له لدى الأحزاب المختلفة وكسب ثقة الأطراف والاتجاهات المتعارضة حتى في الدولة الواحدة.

من المهم أن ندرك أن الدعاية للتعاون الاقتصادي المنظم أو نشر الأفكار والحركة التعاونية يتم في كل الدول في خطوط متوازية" باعتبار الجمعيات التعاونية في أي قطر من الأقطار ما هي إلا جزء لا يتجزأ من الحركة التعاونية العالمية[37] ويتم تضمين هذه الأفكار في القوانين والتشاريع التعاونية بقصد الالتزام بها. وأيا كانت الأفكار والمبادئ التعاونية فان تجميع المؤيدين من حولها، يشكل تكتلا وتجمعا، " حلفا تعاونيا دوليا"، والتحالف عادة ضد الحياد وحلف من هذا القبيل يضم أعضاء من جنسيات و أجناس وديانات وأمم مختلفة لا يمكن أن يلتقي على أهداف كثيرة، لا بل أهداف قليلة يقبلها هذا الجمع الهائل من الأعضاء على مستوى العالم مثل " تحقيق وحدة العمل من قبل التعاونيين في كل أرجاء العالم[38]. بهدف تقدم الحركة التعاونية فقط، وقد أكد ذلك في كلمته أمام اللجنة المركزية للحلف في واشنطن عام 1985. إذ قال" لعل من الأهمية بمكان ان نؤكد للتعاونيين في عالمنا العربي المعاصر ان الحلف التعاوني الدولي يؤكد على أهمية أن تخترق الحركات التعاونية الحواجز القومية التقليدية المادية والعقلية لتدخل عهدا جديدا من التعاون الدولي"[39] أي ان الأهداف القومية أو الوطنية والخاصة بجنس أو شعب معين لا تحظى

باهتمام الحلف، بل عكس ذلك هو الصحيح " فخلال الاستعمار البريطاني للهند عام 1901 أوصى السير فريديك نيكلسون بأن تقوم حكومة الهند بإنشاء جمعيات تعاونية على غرار جمعيات رايفايزن ، وخلال الانتداب البريطاني على فلسطين ساعدت دائرة الجمعيات التعاونية العرب على تأسيس 280 جمعية تعاونية "[40] ويعود السبب في ذلك إلى سياسة الدولة البريطانية المنتدبة على فلسطين التي كانت تفضل التعامل مع مجموعات من الأشخاص كالجمعيات التعاونية بدلا من التعاون مع أفراد، وقد أصبحت هذه الجمعيات في دور السبات بعد ان انتهى الانتداب"، كما أخمدت الحركة التعاونية في ألمانيا بظهور النازية في خلال السنين العشر المبتدئة في سنة 1930.[41]

ويمكن التعرف على المزيد من أهداف الحلف التعاوني الدولي بالتعرف على المدارس الفكرية التي أرست الأسس والمبادئ التعاونية وهي[42]:-

1- مدرسة المشروعات التعاونية التي ترى في الجمعيات أنها تجمع تعاوني لفئات اقتصادية (مزارعين ، رجال أعمال ، تجار، ربات بيوت) لتكوين مشروع تجاري يديره الأعضاء.

2- مدرسة الثورة التعاونية وهي تهدف للقضاء على النظام الحر والرأسمالي و إحلال نظام اقتصادي تعاوني / اشتراكي.

3- المدرسة التعاونية الاشتراكية (الماركسية اللينينية) التي ترى أن الحركة التعاونية تمثل فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ثم إلى الشيوعية كجزء من التطور الثوري يحمي بشكل خاص الطبقات العاملة.

يبدو أن الفكر الصادر عن المدرستين الثانية والثالثة قد ساد، فالدعوة للتعاون تتم تحت شعار " ان العصور الاقتصادية الحديثة تتميز باكتمال تكون الاقتصاد الرأسمالي واستفحال مساوئه الاجتماعية، وظهور الأفكار الجديدة كرد فعل لتلك المساوئ، من بين هذه الأفكار كانت الأفكار التعاونية وقد سادت هذه الأفكار الجديدة النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين وولدت النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي سابقا والصين والدول التابعة لهما إلى جانب النظام الرأسمالي بشكله الحديث في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والدول السابحة في فلكها، وظلت بقية الدول التي هي في طور النمو الاقتصادي تتنازعها الأفكار المختلفة المتضاربة، فمنها

من اتجه نحو اشتراكية جديدة كالهند ويوغسلافيا والجمهورية العربية المتحدة ومنها من لم يستقر على اتجاه بعد ، وسيسجل التاريخ تجارب هذه الأقطار في سبيل تحقيق اشتراكية جديدة[43].

وإذا كان هذا هو هدف الحركة التعاونية العالمية وهو إقامة المجتمع الشيوعي أو الاشتراكي ، فلا بد أن تسلك لتحقيقه سبلا ومناهج مختلفة ، على النحو التالي :

1- الدعاية والإعلان ورفع الشعارات البراقة وإثارة الأحقاد بين أفراد المجتمع مثال ذلك :-

- الجمعية التعاونية تهدف إلى حماية وتحرير مصالح أعضائها ضد المحتكرين والمستغلين[44].
- التعاون ، حركة تجميع جهود المظلومين والضعفاء لمواجهة غبن واعتداء يقع على حقوقهم[45]
- الأنظمة الاجتماعية والسياسية تعيق النشاطات التعاونية والإعلامية[46].
- يجب على السياسيين والمخططين الوصول إلى عقول الناس لتغيير المعتقدات السياسية والاجتماعية[47].

2- تقسيم المجتمع إلى طبقات وإثارة الصراع فيما بينها مما يؤدي إلى تحطيم قدرات المجتمع.

تقوم الدعاية للشيوعية عادة بالتمهيد لشعاراتها ، بإيجاد الجو الذي يمكن أن تستثمر فيه استثماراً جيدا ، وذلك عن طريق إيجاد طبقات ذات مستويات متفاوتة ، بإفقار الفقير وإغناء الغني ، وهي النتيجة التي سعت إليها الحركة التعاونية وحققتها بنجاح فإن الغني أصبح أكثر ثراء ، كما أصبح الفقير يواجه مشاكل أكبر من مشاكله في الستينات[48] ، وهي نتيجة منطقية لعمل الحركة التعاونية وفعلها في المجتمعات ، فليس معقولا أن تبدأ جمعية تعاونية بسبعة أو عشرة أعضاء ويطلب إليها أن تبيع لهم خدماتها بالتكلفة وأن تحقق فائضا ! لأن الاعتماد على سوق بهذا الحجم يجعل من المؤكد أن تحقق الجمعية عجزا ، ويتم توزيع هذا العجز السنوي على الأعضاء بالتساوي ، وليس حسب المقدرة أو الملكية في رأس المال ، فيتحمل العضو الفقير مثلما يتحمله الغني ، وقد

يكون نصيبه في العجز أكبر من ملكيته في رأس المال أو مساوٍ لها ، فهو يخسر نسبيا أكثر مما يخسره الغني ، مما يزيده فقرا على فقر، بينما يوزع العائد حسب المعاملات ، ومعاملات الغني أكثر من معاملات الفقير. وسيزداد بذلك غنى ، فتنشأ الطبقية والفوارق بين الطبقات ، وينشأ الصراع الذي ينتهي عادة لصالح الشيوعية (كما كان في القرن الماضي)

وفي البلاد العربية ، تطورت الحركة التعاونية باتجاهات متعددة حسب درجة تأثرها بالنظام السياسي القائم في مختلف المراحل التاريخية المعاصرة ، ففي بعض البلاد تدير الدولة النشاط التعاوني بكافة أشكاله في الريف والمدن على أساس ضمان التنظيم الاقتصادي الذي يحقق المصلحة للجميع (النظام الاشتراكي) .[49] فالجمعيات التعاونية تعتبر بحق الأداة الأولى لتحقيق سياسة اشتراكية علمية سليمة [50]، كل ذلك يؤيد " أن للفكر التعاوني أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تسهم في تحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية والطبقات الاجتماعية والمصالح الطائفية والقبلية المتناقضة[51] ، وبالتالي لم يعد هناك مجال للقول بالحياد السياسي للحركة التعاونية ، أما في الأردن وباعتباره ينتهج مبدأ الحرية الاقتصادية ويوجه اقتصاده بطريقته الخاصة يحاول أن تكون له فلسفته في توجيه الحركة التعاونية ودعمها بعد تعثرها ومواجهة صعوبات كثيرة في عملها.

مناقشة الفرضيات :-

الفرضية الأولى : (إن التعاون الذي تنشده الحركة التعاونية الاردنية هو التعاون الذي جاءت به الأديان السماوية , خصوصا الإسلام, لذلك لا تعتبر دعوة التعاون غريبة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

وتعليقاً على ما سبق فإذا كانت الجمعية من التعاونيين وبالتعاونيين ، وإذا كان الانضمام إليها نتيجة الشعور بالحاجة إلى خدماتها دون فرض أو إجبار، فإن من المقبول أن يتم " التأثير على عقلية وتفكير الأفراد بما يساعد في تكييف الأغراض الشخصية للأعضاء مع أهداف الجماعة التعاونية لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال العمل والمسؤولية المشتركة ، وان برامج التثقيف

التعاوني تسعى إلى تبصير الأعضاء بان نجاح جمعيتهم يرتبط بتجميع الأفراد لحمايتهم من مخاطر اقتصادية أو اجتماعية قد تواجههم[52].

أما أن يتم ضمهم إلى عضويتها وبالقوة ، فهو أمر يستحق النظر ، وهل الأفراد بحاجة إلى هذا العنف حتى ينضموا لجمعية تعاونية ! وهل يتصور أن يحجم الأفراد عن الانضمام لجمعية تعاونية هذا شأنها . تريد خدمتهم وهم ينفرون منها ، وتريد حمايتهم وهم يفرون منها ! فتضطر إزاء هذا الوضع إلى ضمهم إلى صفوفها وبالقوة!.

وقد أشار التعقيب إلى هذه النتيجة ، وهي نتيجة تقع إذا اختل شرطا الشعور بالحاجة لخدمات الجمعية ، في ظل باب مفتوح للعضوية ، فلن تكون هناك مسيرة تعاون ناجحة. أي أن زيادة الحرص على الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية ستأتي بنتيجة عكسية تماما!

وهنا يمكن إثارة التساؤل التالي : لماذا تفكر الحركة التعاونية في ضم الناس إلى عضويتها بالقوة ، في الوقت الذي تعلن فيه أن عدد الجمعيات قد نما بين عامي 1952-2001 (المعهد التعاوني : صوت التعاون العدد الأول ، كانون الثاني 1999) من 42 جمعية إلى 1062 جمعية ، ونما عدد الأعضاء ورأس المال الاسهمي والاحتياطي بنفس الطريقة أيضا (المعهد التعاوني : صوت التعاون العدد الأول ، كانون الثاني 1999) ؟ وأود أن أجيب على التساؤل بثلاث تساؤلات أو تصورات :-

أولها ، أن عدد الجمعيات قد نما بشكل كبير ، وكذلك حجم العضوية ، كما أن فكرة التعاون قد تقبلها الناس بصدر رحب. وإذا كان ذلك كذلك ، فلماذا التفكير في إلزام الناس بالانضمام ولو بالقوة طالما أنه يتم اختيارا؟

ثانيها ، إن الإقبال على الانضمام إلى عضوية الجمعيات التعاونية كان أقل من المتوقع بل ومخيب للآمال ، إذ لم يقتنع الناس بالفكرة التعاونية ، فبعد سنين من التجارب والانضمام لصفوف الحركة التعاونية اكتشفوا عدم صدق دعايتها ، وعدم تجاوبها مع آمالهم وتطلعاتهم ، وإذا كان هذا التصور صحيحا فهل يجدي ضد أفراد بهذه التوجهات إلى صفوف الحركة التعاونية؟

ثالثها ، أن الانضمام للحركة التعاونية يتم طمعا في تحقيق أهداف أخرى غير التي تعلنها الحركة التعاونية ، وبالتالي فأن ضخامة أرقام العضوية في الحركة التعاونية لا تدل على شيء وفي حالة كهذه هل يجدى ضم أعضاء آخرين يعملون كتيار في غير صالح الحركة التعاونية ؟

أن توصيات المؤتمر العاشر للشؤون الاجتماعية المنعقد في عمان تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية العربية ومتناقضة مع مبادئ الحركة التعاونية وأولها مبدأ الباب المفتوح للعضوية ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فهناك أيضا دعوة لتقييد انضمام الأعضاء بهدف إيجاد نوع من التجانس والترابط بين أعضاء الجمعية الواحدة ، الأمر الذي يساعد على نجاحها في تأدية مهمتها[53] أو ما يسمى تعاون النخبة ، ويتم التقييد أيضا عن طريق رفع قيمة السهم ، أو اشتراط المساهمة بعدد من الأسهم كما نجد انحرافا عن مبدأ ديمقراطية الإدارة أيضا ممثلا بقيام الدعوة إلى ضرورة " أن يتضمن قانون التعاون أحكاما تمنع الأشخاص غير المؤهلين أو غير المناسبين من الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس الإدارة ومن التعيين في وظائف مديري الجمعيات التعاونية ...."[54] . أن هذه الاقتراحات إذا ما نفذت ستقصر العضوية على أشخاص معينين(محددين) تجمعهم أهداف وغايات قد لا تكون نفس هدف التعاون وينظر إليها على انها تراجع أو انحراف عن مبدأ الباب المفتوح للحركة التعاونية.

وبالتالي ليس غريبا أن نجد من ينادى بأن " الوقت مناسب لان نعيد النظر في العمل التعاوني حتى نتمكن من تنشيطه ودفعه إلى الأمام "[55] ، وذلك بعد أربعين عاما من العمل التعاوني المستمر والدعم والتشجيع والرعاية الحكومية المستمرة ، وهو ما يمكن أن يفهم منه أن العمل التعاوني قد انحرف عن أهدافه ومبادئه الأصلية أو انه يمر في دور السبات والخمول ومرحلة التوقف عن الاندفاع . وفي الآراء التالية دعم لصحة هذا القول :-

1- الحاجة إلى التثقيف والتدريب التعاوني : ان إجماع الجمعيات التعاونية الاردنية على المطالبة بتوفير التدريب والتثقيف التعاوني ناجم ليس فقط عن تقصير المنظمة في هذا المجال .

و إنما عن عجز الأنشطـــــة التثقيفيـــة المحدودة التي تقوم بها المنظمـــة عن الوصول إلى جمهرة التعاونيين

أيضا[56]. أي أن أعضاء الجمعيات التعاونية يشعرون بضعف ثقافتهم التعاونية ، ناهيك عن غير الأعضاء ، في الوقت الذي يحتجز فيه سنويا في كـل جمعية نسبة لا تقل عن 10% من رصيد الفائض القابل للتوزيع لصندوق التعليـم.

2- الانضمام للجمعيات التعاونية :- تبين أن الجمعيات التعاونية الحرفية في الأردن قد تراجعت في هذه الأثناء من حيث العدد والعضوية الأمر الذي يعني فشلها في استقطاب المهنيين من ناحيـــة وفي إثبات صدق الشكل التعاوني في تنظيم الصناعات الصغيـــرة بهدف الحد من تبعثرها وتخبطها وبهدف زيـادة نجاعتها الاقتصادية[57]. وهذا دليل آخر على أن الحركة التعاونية لا تتجاوب مع آمال وتطلعات الأفراد الذين تنوي تجميعهم لحمايتهم من مخاطر اقتصادية أو اجتماعية قد تواجههم ، ورغم أنه لا يوجد أحد أولى منهم بالرعاية والحماية في نظر الحركة التعاونية إلا إنها لم تتمكن من استمرار استمالتهم واستقطابهم في صفوفها . فكيف إذا ما اجبروا على الانضمام بالقوة!

3-نشاط الجمعيات التعاونية :- سيطر توفير القروض للأعضاء على نشاط الجمعيات التعاونيـــة وعلى العمل الجماعي المشترك للجمعيات ، واستمر تدني راس مال الجمعيات التعاونية وقلـــــة مساهمة الأعضاء في جمعياتهم[58].

4-الوعي التعاوني : إن التكامل والتنسيق بين الحركات التعاونية العربية والدوليـــــة لا يزال محدودا في أضيق نطاق ، ولا يتعدى حضور الحلقات الدراسية والعلاقات الثقافيـــــــة وتبادل الزيـــارات على مستوى الوفود بصورة غير منتظمة ، أو إيفاد مندوب أو اكثر لحضور حلقـــات بحث أو دورات تدريبية[59].

وهذان دليلان على أن الأعضاء لهم أهدافهم الخاصة التي تدفعهم للانضمام للحركـــة التعاونيـــــة فكيف يمكن توقع قيامهم بنشر وعي تعاوني بين الناس!

5- تصفية جمعيات التسليف والتوفير :- قامت المنظمة التعاونية الاردنية بالتخلص من الجمعيات القديمة (تصفية جمعيات التسليف والتوفير) التي كانت تشكل عائقا[60]. ويعتقد الباحثان أن التصفية كانت بسبب فشل هذه الجمعيات بحيث أصبحت عائقا عن العمل والتقدم.

" لقد اعتمدت بعض الدول أسلوب الترغيب المادي في جذب الناس إلى التعاون و أهملت جانب الإقناع والتوعية ، وقد كان ناتج ذلك هو مجرد التبني السلبي لهذه الأفكار والمبادئ والممارسات ، والذي كان زواله سريعا بمجرد انتهاء أثر المرغبات المادية ، هذا في أحسن الأحوال ، أو الانفضاض وربما معاداة الأفكار والمبادئ والممارسات التعاونية في الكثير من الأحيان "[61].

ويمكن تفسير ذلك بان الحركة التعاونية الاردنية لم تستطع حتى ألان تطوير قيادة تعاونية قادرة وفاعلة ، ويبدو أنها لم تلتزم بالشعار القائل : " أعدوا التعاونيين قبل أن تنشئوا الجمعيات التعاونية"[62] ومما يؤيد الاستنتاج السابق أن قياديي الحركة التعاونية الاردنية لم يكن لهم موقف موحد من هذه القضية ، فمنهم من يرى " أنه ينبغي عدم التركيز في توجيه نشاط التثقيف والتوعية التعاوني على أعضاء التعاونية ، إذ أن هذا النشاط يجب أن يوجه إلى الجمهور". بينما يرى غيره أن " من المعروف أنه لكي تحقق المؤسسات المختلفة ومن ضمنها التعاونيات ، أهدافها بنجاح كبير يجب أن يسير معها برنامج تعليمي للأشخاص الذين يعملون فيها ، أو ينتفعون بها"[63] أي أن العاملين في الحركة التعاونية منقسمون حول هذه المسألة ، مما شتت جهودهم.

ويرى خبير التعاون / مدير مشروع مؤسسة فريد ريش ناومان في الأردن نفس الرأي، إذ يقول " بأنه بعد خمسين سنة من النشاط التعاوني في العالم العربي ، ما زالت الحركة التعاونية غير قادرة على خلق وعي وحوافز كافية بين الأمة العربية. يلتحق معظم الأعضاء بالحركة التعاونية للحصول على الخدمات والمساعدات المادية التي تمنحها التعاونيات وبناء على ذلك يمكننا القول بأن معظم التعاونيات المحلية ليست إلا هيئات لاستلام المساعدات ، وتعتمد على المساعدة الرسمية بدلا من تطوير نفسها إلى مؤسسات المساعدة الذاتية ، والاعتماد أكثر على

الموارد الذاتية والمبادرات الذاتية بدل الاعتماد على الدعم الحكومي ودعم المؤسسات "[64] ويردد في مكان آخر أن " الكثير ما يزال ينتظر الإنجاز لتغيير عقلية المستقبلين نحو روح التعاون الفاعلة"[65] وأختم بقوله " أن التطور بالدرجة الأولى يأخذ مكانه في عقول الناس أولا ، ونجد أن ما يقبل وتثبت جدواه لديه الفرصة للتحول إلى عمل"[66] . وهو ما لم تبلغه الحركة التعاونية العربية عامة والأردنية بصفة خاصة إذ لم تستطع تغيير عقلية المستقبلين لفكرة التعاون كما لم تستطع تطوير قيادة تعاونية ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أحد السببين الآتيين

الأول : لفشلها في الالتزام في عملها بمبادئ التعاون (الوعي التعاوني) و/ أو.

الثاني – لفشل مبادئ التعاون في تحقيق الأهداف المنشودة للحركة التعاونية وتغيير عقلية الناس ومعتقداتهم وأفكارهم وهذا يعتبر إشارة إلى أن دعوة التعاون غريبة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية وبضمنها المجتمع الأردني، مما يعني أنه قد تم رفض الفرضية الأولى للبحث وإثبات عكسها وهو أن التعاون الذي جاءت به الحركة التعاونية غريب على قيم المجتمع الأردني خصوصا الإسلامية، كذلك تعتبر دعوة التعاون غريبة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية يشهد بذلك خبير التعاون إذ يقول ان التعاون الذي جاء به الدين " يختلف عن التعاون المقصود والمنظم"[67].

الفرضية الثانية : يسعى التعاون والحركة التعاونية الاردنية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئتنا الأردنية من خلال تبنيها لمبادئ الحركة التعاونية في عملها . مما يعني أن هذه المبادئ منسجمة مع قيم المجتمع الأردني ومعتقداته .

لقد قامت الحركة التعاونية الأردنية بهدف تخليص المزارعين أولا وبقية المواطنين ثانيا من المرابين والوسطاء ، وبعد ما يقرب من أربعين عاما على عمل الحركة التعاونية " النشاط الاقتصادي الجماعي" قفزت مديونية الأعضاء ومعظمهم من المزارعين البسطاء محدودي الدخل ، قفزت قفزات خيالية حتى قاربت الأحد عشر مليونا من الدنانير . وبلغت فائدة هذه القروض 55.9% من إيرادات المنظمة التعاونية بينما لا تزال تشكو من " عدم توفير القروض للأعضاء في نشاط الجمعيات على العمل الجماعي المشترك " معتبرة ذلك أحد مشكلات الحركة التعاونية .

ونتمنى لو أن هذا الوضع لم يحدث ، في الوقت الذي لم تحرك فيه ساكنا لتغييره أو وقف تدهوره ، وإلا فما هو النشاط الذي عهد إلى جمعيات التسليف والإقراض القيام به غير تقديم القروض ؟ كما أن المنظمة تعتبر الإقراض التعاوني من أهم عوامل النهوض بالإنتاج القومي. إذن فقد كان هدف الحركة التعاونية الأردنية " تخليص المزارعين من المرابين[68] لتقوم هي بدور المقرض (المرابي) وتتولى إقراض الأعضاء واخذ الفائدة (الربا) بطريقة منظمة وقانونية ، حتى بلغت قيمة الفائدة عام 1984 حوالي 56% من إيرادات لمنظمة – كما سبق بيانه – وهو رقم لا يمكنها الاستغناء عنه أو تعويضه من أي مصدر آخر ، وهو ما دعاها إلى إنشاء بنك خاص لهذه المهمة (البنك التعاوني) ، وهنا يمكن القول أن الحركة التعاونية قد حققت هدفها تماما فقد أصبحت المقرض الوحيد للمزارعين وغيرهم ، واصبحوا أهدافا للقروض المنظمة بفوائد ربوية أخف منها فوائد المرابين والبنوك الربوية. لقد أصبح أعضاء الجمعيات التعاونية عاجزين عن سداد الأقساط المستحقة بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض وبالتالي فان نجاح الحركة التعاونية في تنشيط حركة الإقراض وهو هدفها الثاني قد أدى إلى تدهور قدرات الأعضاء الذاتية ، فنجاحها في تحقيق الهدف الثاني تم على حساب هدفها الأول، ومحصلة ذلك كانت وستكون سلبية بالنسبة للحركة التعاونية في الماضي والحاضر وفي المستقبل. لقد اتضح مما سبق أن هدف الحركة التعاونية الأهم وهو الإقراض وبربا قد دمر القدرات الاقتصادية للأعضاء والغى احتمال مساهمتهم وجمعياتهم والحركة التعاونية في التنمية الاقتصادية ، والأهم من هذا كله أن " ذلك يتعارض مع قيم المجتمع ومعتقداته التي تحرم الربا أخذاً وعطاءاً ، وهذا يثبت عدم صحة الفرضية الثانية من فرضيات البحث ويثبت صحة الفرضية البديلة التي تنص على أن الحركة التعاونية لم تساهم في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، لأن قيمها مختلفة عن قيم المجتمع الأردني ومعتقداته، ولا يتوقع أن تساهم الحركة التعاونية الأردنية مستقبلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأردني، لأنها تضع في خططها احتمال تغيير أهدافها أو تعديلها.

الفرضية الثالثة : تستطيع الحركة التعاونية ممارسة نشاطها على أسس اقتصادية وحتى بالدعم أو الوصاية الحكومية بعيداً عن قيم المجتمع ومعتقداته.

ان دراسة الإعفاءات والامتيازات التي تمنح للحركة التعاونية والدعم والتشجيع المتواصل لجهودها تبرز استنتاجات على النحو التالي:

1- طالما أن الجمعيات التعاونية، منشآت وطنية، ومن المعلوم أن عضويتها لا تقتصر على الفقراء وحدهم، بل تضم الأغنياء كما في جمعيات الحرفيين، وتبيع خدماتها للأعضاء بسعر السوق، فلماذا تستأثر وحدها بالدعم دون غيرها من المواطنين والمنشآت الوطنية.

2- طالما أن الجمعيات التعاونية تبيع خدماتها للأعضاء بسعر السوق بدعوى تجنب المنافسة مع المنشآت الأخرى، وطالما أنها معفاة من كثير من بنود النفقات التي تتكبدها المنشآت الأخرى، وعلاوة على ذلك تنال دعما وعونا من كل الجهات ، لذا فهي تربح اكثر مما يربحه التجار، في الوقت الذي لا توزع فيه على الأعضاء إلا نسبة ضئيلة في شكل عوائد على معاملاتهم وتستأثر الحركة التعاونية بباقي الأرباح، مما ضاعف ممتلكاتها وموجوداتها حتى بلغت 23617615 دينار عام 1984 وهي أموال من حق الأعضاء وحدهم، إلا انه يساء استخدامها في برامج (دعم الاتصال التنموي) ومشاريع ثبت فشلها في كل الدول النامية ، وكذلك في الأردن..

إن محصلة عمل الحركة التعاونية في تثبيت وتأييد دور لها في تنفيذ خطط التنمية كان سلبيا إذ لم تنهض بالمهمة التي أنيطت بها في تنفيذ هذه الخطط وتراجعت لتفسح المجال للجهود الخاصة والمبادرة الفردية. لذا لابد من إعادة النظر في الامتيازات والإعفاءات الممنوحة للحركة التعاونية طالما كانت قاصرة عن الوفاء بمتطلبات وشروط منحها، خصوصا الاشتراك في تنفيذ مشاريع التنمية الأردنية.

وهنا يمكن القول أنه رغم تبني الحركة التعاونية الأردنية لمبادئ الحركة التعاونية العالمية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن مساهمتها كانت معدومة مما يشير إلى عدم صحة الفرضية الثانية وإثبات عكسها ، مما يعني أن مبادئ الحركة التعاونية غير منسجمة مع قيم المجتمع الأردني ومعتقداته ، كما تم إثبات أن الحركة التعاونية لا تستطيع العمل بعيدا عن الدعم والوصايه الحكومية رغم ادعائها أنها تسعى للعمل على أسس تجارية، وهذا يعني نفي فرضية البحث الثالثة، وإثبات صحة الفرضية البديلة التي تنص على أنه : لا تستطيع الحركة التعاونية ممارسة نشاطها على أسس تجارية واقتصادية حتى مع الدعم الوصايه الحكومية عليها لأنها تعمل بشكل متضاد مع قيم المجتمع ومعتقداته.

الفرضية الرابعة: ان تعاون التعاونيات داخليا وخارجياً يضمن لها النجاح والتأييد والازدهار.

يعتبر ما وصلت إليه حال الحركة التعاونية الأردنية نتيجة منطقية لتطبيق مبادئ ومفاهيم وشعارات وأسلوب عمل الحركة التعاونية في المجتمع الأردني ، فلا هي أوجدت الوعي الكافي بالتعاون ولا حظيت بقبول المجتمع الأردني للفكر التعاوني وظل محافظا ومتمسكا بتقاليده الاجتماعية وقيمه الدينية ، علاوة على أنها لم تحقق نجاحا في الجانب الاقتصادي يمكن أن يعوض الإخفاق في الجوانب الأخرى كما ان الإخفاق على المستوى المحلي لن يؤهلها للنجاح على المستوى الدولي حتى بتعاونها مع التعاونيات الدولية، لإن تعاونها دوليا هدفه خدمة مصالح الحركة التعاونية وليست مصلحة شعوبها ومنها الشعب الأردني ، وما ذلك إلا لأن دعوة الحركة التعاونية غير التعاون الطوعي الخيري الذي جاءت به الأديان السماوية ، وأن مبادئها غير منسجمة مع مبادئ وقيم المجتمع الأردني ، كما أن الدعم الحكومي لم يسعف عملها طالما كانت تعمل بعيدا عن قيم المجتمع ومعتقداته السياسية والدينية والاجتماعية ومصلحته الاقتصادية.

لقد سعت الحركة التعاونية لتحقيق أهدافها وشعاراتها الخاصة بها والتي سبقت الإشارة إليها، أما الأهداف الوطنية فلم تحظ بما يليق بها من اهتمام وكان من نتيجة ذلك أنه ". بعد خمسين سنة من النشاط التعاوني في العالم العربي ، ما زالت الحركة التعاونية غير قادرة على خلق وعي وحوافز كافية بين الأمة العربية "[69] لذا يمكن وصف وضع الحركة التعاونية العربية " بالجمود الحالي في مسيرة العمل التعاوني العربي[70] فهي لم تحقق اهدافا على الصعيد المحلي (المجتمع المحلي)، لذا فهذا الرصيد الخاوي لن يؤهلها لتحقيق تعاون دولي لمصلحة الشعوب (بافتراض انها قد رغبت في ذلك) والنتيجة للمستقبل يتوقع خبراء التعاون إما الانسحاب أو الاستسلام.

وهذا يعني رفض فرضية البحث الرابعة، واثبات عكسها وهي إن تعاون التعاونيات داخلياً وخارجياً لم يضمن لها النجاح والتأييد والازدهار.

نتائج واستنتاجات البحث

إن نجاح الحركة التعاونية أمر حيوي لحفظ أموال المجتمع وثروته واستمراراً لجهود أبنائه وتدعيماً لها ، ولن يتم ذلك إلا بتصحيح مسار الحركة التعاونية على النحو التالي :

1. أن الحركة التعاونية العربية عامة والأردنية خاصة لم تستطع خلق وعي وحوافز كافية بين أبناء الأمة أو تطوير قيادة تعاونية فاعلة لقيادة الحركة التعاونية.
2. فشلت الحركة التعاونية في تحقيق أهدافها لفشلها (في رأي خبراء التعاون) في الوصول إلى عقول الناس وتغيير معتقداتهم السياسية والاجتماعية ، وفشلها في الالتزام بعملها بمبادئ التعاون.
3. إن الحركة التعاونية قد نجحت في دعم (إغراق) الريف الأردني بالقروض كهدف من اهدافها ، ولكن ذلك قد أدى إلى تدهور القدرات والمستويات الاقتصادية للأعضاء بدل دعمها وهو هدف من ضمن أهداف الحركة التعاونية. أي أن نجاح الحركة في تحقيق هدف قد أدى إلى إفشال جهودها نحو تحقيق هدف رئيسي آخر من أهدافها وهو تنمية القدرات الذاتية للأعضاء.
4. تتعامل الحركة التعاونية داخل أجهزتها ومع أعضاء التعاونيات بالربا (رسم الخدمة) أخذاً وعطاءاً.
5. سيادة المحسوبية والبيروديمقراطية وعدم العدالة في عمل الجمعيات التعاونية فيما بين الأعضاء.
6. ان محصلة تطبيق القوانين والنظم التعاونية على الأعضاء مثل التعامل بالربا وتوزيع العائد حسب حجم التعامل مع الجمعية أو توزيع العجز على الأعضاء بالتساوي قد أدى إلى إفقار الفقير وإغناء الغني والابتعاد عن الحركة التعاونية.

توصيات البحث

1. أن يتم إنشاء الجمعيات التعاونية على أسس اقتصادية سليمة وبناء على دراسات جدوى.
2. استهداف الحركة التعاونية مصلحة الأعضاء أولا ، وتيسير وتبسيط إجراءات التعامل بين العضو وجمعيته ، كي يشعر بانتماء حقيقي للحركة التعاونية ، كما أن استهدافها مصلحة المجتمع المحلي وليس العالمي يرغب الآخرين بالانضمام للجمعية ودعم رسالتها.

3. الالتزام بما يصلح من مبادئ التعاون ويصح الالتزام به، ويثبت جدواه في التطبيق العملي وتطبيقه تطبيقا صحيحا.
4. أن تنهض الحركة التعاونية بالمشاريع الكبيرة (البنية التحتية) بما يخفف عن الأعضاء مثال ذلك مشروعا للآليات يتم تأجيرها للمزارعين ، مما ييسر للأعضاء الحصول على خدماتها بأسعار مناسبة ، وييسر للجمعية إيرادات ثابته من مصادر مشروعة.
5. إن قيام حركة تعاونية نشطة مرهون بوجود أعضاء نشطين ، لم تثقل كاهلهم المديونية والفوائد المركبة (الربوية) العالية. لذا يجب أن لا يقوم التعامل بين الجمعية والعضو على أساس الفائدة (الربا) أو ما يسمى مجازا برسم الخدمة ، وبذلك يمكن تصحيح المسار الاقتصادي والاجتماعي للحركة التعاونية.
6. أن تتحول الحركة التعاونية إلى مسايرة وعدم معاداة المعتقدات السياسية والاجتماعية (المعتقدات الدينية) والسير خطوة خطوة إلى الأمام بإقامة تعاون حقيقي (رباني) بين أبناء المجتمع خال من الربا ومن كل القيم والمعتقدات المنافية للمعتقدات الدينية الإسلامية.

الهوامش

(1) ابو الهيجاء، طارق، وحسن اسماعيل، " التعاونية في الإسلام" ، صوت التعاون، العدد السابع، كانون ثاني 2002،ص 48.

(2) المنظمة التعاونية الأردنية (1983) " الحركة التعاونية 1952-1982، (عمان، منشورات المعهد التعاوني) ص 2-3.

(3) قانون التعاون الأردني رقم 20 لسنة 1971 الجريدة الرسمية عدد 2299 الصادرة بتاريخ 1971/5/16، مواد (3-4) وقانون التعاون الأردني رقم 18 لسنة 1993.

(4) القطب،اسحق،" الخصائص الاجتماعية للجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية"، (عمان : صوت التعاون ، العدد الأول 1985).

(5) السقا، حمدي " المحاسبة الخاصة – محاسبة الجمعيات التعاونية." الجزء الثاني، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1977) ص 36.

(6) القسوس،ساطع،" تعقيب".(عمان : صوت التعاون ، العدد الأول1986) ص 36.

(7) عسر،محمد يوسف،" التشريع التعاوني" ،(عمان : صوت التعاون، العـدد الأول، 1986)،ص 31.

(8) ابو الخير، كمال حمدي،" التعاون بين التشريع والتطبيق" .(القاهرة : مكتبة عـين شـمس. 1982) ، ص 44.

(9) المعهد التعاوني الأردني، الحركة التعاونية الأردنية 1952 –1982، ص 4.

(10) المعهد التعاوني الأردني ، النشرة الإحصائية السنوية 1980،ص20.

(11) المعهد التعاوني الأردني، قسم التدريب ،" محاسبة الجمعيات التعاونية فـي الأردن ، الجـزء الثاني، (عمان:1985) ، ص8.

(12) المرجع السابق، ص 19-20.

(13) محاسبة الجمعيات التعاونية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 21.

(14) المعهد التعاوني الأردني، النشرة الإحصائية السنوية 1984،ص9.

(15) والتردوندل،" مراكز دعم الاتصال التنموي البحت"، ندوة التدريب والإعلام التعاوني، (عمان : المنظمة التعاونية ومؤسسة فريدرش ناومان،1986)ص139.

(16) محاسبة الجمعيات التعاونية في الأردن، مرجع سابق،ص28.

(17) المعهد التعاوني الأردني، النشرة الإحصائية السنوية 1981،ص8.

(18) واصف عازر، مقابلة مع رئيس جمعية موظفي الإحصاءات العامة التعاونية"(عمان: صـوت التعاون، العدد الأول 1986) ص 57.

(19) ي.ف. فون بيسكية،" تصميم مشروعات الائتمان الزراعي ونسبة تحصيل القروض الزراعية" .(عمان :صوت التعاون، العدد الأول 1986) ص (69-70).

(20) المعهد التعاوني الأردني بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ناومان ،" تقرير وتوصيات النـدوة الإقليمية عن التدريب والإعلام التعاوني في العالم العربي" ، التدريب والإعلام التعـاوني فـي العالم العربي ،(عمان : المطابع التعاونية ، 1986)، ص 182.

(21) قانون التعاون 20 لسنة 1971، مرجع سابق، مادة 6/جـ

(22) المرجع السابق، مادة 13.

(23) نظام الجمعيات التعاونية الأردنية رقم (1) لسنة 1970 .(عمان : الجريدة الرسـمية رقـم 2216 تاريخ 1970/1/1) مادة 26.

(24) عبد الحميد ابراهيم، محاضرات في محاسبة البنوك التعاونية في الأردن ، (عمان : المعهد التعاوني ، 1984) ص11.

(25) النشرة الإحصائية السنوية 1981، مرجع سابق، ص 69.

(26) المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985" ، ص 78.

(27) والتروندل، الخلاصة، مرجع سابق،ص190.

(28) فخري شوشه ومحمد رشاد، " الإعلام ودوره في التنمية التعاونية اقتصاديا واجتماعيا" ، التدريب والإعلام التعاوني في العالم العربي ، (عمان: المطابع التعاونية ، 1986) ص 129.

(29) والتردوندل، مراكز دعم الاتصال التنموي، مرجع سابق ، ص 147.

(30) والتردوندل، الخلاصة ، مرجع سابق ، ص 194.

(31) اسحق القطب، دور وسائل الاتصال، مرجع سابق ، ص 104.

(32) خطة التنمية 1981-1985، مرجع سابق، ص 27.

(33) والتردوندل، مراكز دعم الاتصال التنموي، مرجع سابق، ص 139.

(34) والتردندل، الخلاصة، مرجع سابق، ص195.

(35) المنظمة التعاونية ومؤسسة ناومان، الندوة الإقليمية عن التدريب، مرجع سابق، ص 182.

(36) وزارة التخطيط الأردنية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986-1990، ص 109.

(37) كتاب وزير التخطيط إلى رئيس الوزراء، رقم 2211/5/1/15 بتاريخ 2002/4/3.

(38) جمال البنا، " إدارة الجمعيات التعاونية – إعداد مكتب العمل الدولي " ، (القاهرة : منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية رقم 139، 1972) ، ص 198.

(39) مستر ولترتشيز مان ، " دليل المرشد التعاوني" ، ترجمة محي الدين قطينه ،(عمان : جمعية عمال المطابع التعاونية ، 1964) ، ص40.

(40) عسر،محمد يوسف ، التشريع التعاوني ، مرجع سابق،ص 47.

(41) كمال ابو الخير ، " مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق " ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1986) ، ص 15.

(42) والترتشيز مان ، مرجع سابق ، ص 221

(43) المرجع السابق ، ص 24

(44) نقلاً عن : اسحق القطب، " الخصائص الاجتماعية للجمعيات التعاونية ، مرجع سابق ، ص 6

(45) عدنان شومان، " التعاونيات" ، سلسلة الثقافة الشعبية رقم 3 ، (دمشق : دار الفكر، 1960)، ص 11.

(46) المرجع السابق، ص 11

(47) فخري شوشه ومحمد رشاد، مرجع سابق، ص 129.

(48) والتردوندل، الخلاصة ، مرجع سابق، ص 190

(49) المرجع السابق، ص 192

(50) والتروندل، مراكز دعم الاتصال التنموي" ، مرجع سابق، ص 139

(51) اسحق القطب، الخصائص الاجتماعية للجمعيات التعاونية، مرجع سابق، ص 6-7

(52) حمدي السقا، مرجع سابق، ص 7

(53) اسحق القطب، الخصائص الاجتماعية للجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية،" (عمان: صوت التعاون، العدد الأول ، 1986) ، ص 6-7

(54) عبد الحميد ابراهيم ،" طرق واساليب التثقيف التعاوني " ، (عمان : التدريب والإعلام التعاوني في الوطن العربي، المطابع التعاونية ، 1986) ، ص 75.

(55) حسن كمال، " دراسات في التنظيم المحاسبي ـ الجمعيات التعاونية" ، (القاهرة : مكتبة عين شمس، 1977)

(56) كمال حمدي ابو الخير، مرجع سابق ، ص 363

(57) واصف عازر، مرجع سابق ، ص 60

(58) اسماعيل عبد الرحمن، تقويم مستوى الاداء في الجمعيات التعاونية الحرفية" ، (عمان: صوت التعاون، العدد الأول ، 1986) ، ص 27.

(59) المرجع السابق ، ص 29

(60) الحركة التعاونية الأردنية 1952-1982، مرجع سابق، ص 14

(61) اسحق القطب، مرجع سابق، ص 18

(62) الحركة التعاونية الأردنية 1952-1982 ، مرجع سابق ، ص 12

(63) فخري شوشه، مرجع سابق ، ص 128

(64) عبد الحميد ابرهيم، طرق واساليب التثقيف التعاوني، مرجع سابق، ص 77.

(65) والتردوندل، " الخلاصة" ، في ندوة التدريب والإعلام التعاوني في الوطن العربي ، (عمان : المنظمة التعاونية ومؤسسة فريدرش نادمان، 1986) ، ص 191.

(66) المرجع السابق، ص196.

(67) المرجع السابق، ص 195

(68) عدنان شومان ، " التعاونيات"، سلسلة الثقافة الشعبية رقم 3 ، " دمشق : دار الفكر، 1960) ، ص5.

(69) المعهد التعاوني الأردني، النشرة الإحصائية 1982،ص1

(70) والتردوندل،" الخلاصة" ، مرجع سابق ، ص191

(71) تقرير الندوة الإقليمية عن التدريب والإعلام التعاوني في العالم الغربي، مرجع سابق، ص 183.

المراجع

أ) كتب :-

1. المعهد التعاوني الأردني " محاسبة الجمعيات التعاونية في الأردن ــ الجمعيات الزراعية " الجزء الثاني ، عمان 1985.
2. البنا جمال ، " إدارة الجمعيات التعاونية " منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية رقم 139 ، القاهرة ، 1972.
3. د. كمال حسن محمد ، " دراسات في التنظيم المحاسبي ــ الجمعيات التعاونية " (مكتبة عين شمس ، القاهرة : 1977).
4. د. السقا حمدي ، " المحاسبة الخاصة ــ محاسبة الجمعيات التعاونية " منشورات جامعة دمشق ، 1977م.
5. ابراهيم عبد الحميد وزهير ناصر الدين ، " محاسبة الجمعيات التعاونية " ، (معهد التعاون الأردني ، عمان ، 1983 .)
6. عطاالله محمود شوقي ، " دراسات في المحاسبة المالية" ، (مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1969).
7. " دور وسائل الاتصال والمعلومات في التنمية التعاونية " (التدريب والإعلام التعاوني ، منشورات المنطقة التعاونية الأردنية ، عمان ، 1986).
8. د. فخري شوشه ومحمد رشا د. " الإعلام ودوره في التنمية التعاونية اقتصاديا واجتماعيا" ، التدريب والإعلام التعاوني ــ من منشورات المنظمة التعاونية ، عمان 1986.

ب) دوريات :

1. د.القطب اسحق ،" الخصائص الاجتماعية للجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية ، (صوت التعاون ، العدد الأول ، 1985).
2. د.عبد الرحمن إسماعيل ، " تقديم مستوى الداء في الجمعيات التعاونية الحرفيـــــــــــــــة" (صوت التعاون ، العدد الأول ، 1986).
3. القسوس ساطع ، " تعقيب " (صوت التعاون ، العدد الأول ، 1986).
4. ابراهيم عبد الحميد ، " طرق وأساليب التثقيف التعاوني" ، صوت التعاون ، العدد الأول ،1985.
5. عسر،محمد يوسف ، " التشريع التعاوني " (صوت التعاون ، العدد الأول ، 1985
6. عازر،واصف " مقابلة شخصية" (صوت التعاون ، العدد الأول ، 1985)
7. والتررونذل ، " الخلاصة" منشورات المنظمة التعاونية عن ندوة التدريب والإعلام التعاوني" عمان 1986.

10.والترونذل ،" مراكز دعم الاتصال التنموي البحث " (التـدريب والأعـلام التعـاوني"، عمان ، 1986.

11.وين روبنسون ، الاعتبارات التشريعية في الجمعيات والاتحـــــــادات الاستهلاكية " . (صوت التعاون ، العدد الأول ، 1985).

12.ى . د. فون بيسكه ، " تصميم مشروعات الائتمان الزراعي ، (صوت التعاون ، العدد الأول ، 1985).

13.والترتشيزمان ،" دليل المرشد التعاوني " ، (جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، 1964).

14.الريماوي ، أحمد شكري ، " كيف تنجح التعاونيات " صوت التعاون ــ الأردنية) العدد الأول ، كانون ثاني 1999.

15.الريماوي ، أحمد شكري " " تعزيز القوة الاقتصادية للتعاونيات ــ تكوين التعاونيات الإقليمية والدمج والتكامل الاقتصادي " ، صوت التعاون، العدد الثاني ، تموز 1999 .

16.ابو الهيجا ، طارق وإسماعيل حسن، " قراءة في كتاب التعاونية في الإسلام " مجلة صوت التعاون ، العدد السابع ، كانون ثاني 2002.

17. ملكاوي ، حكمت " ملامح عن الحركة التعاونية الأردنية وتطلعاتها " الندوة التعاونية العربية ، 19-21/ كانون أول 1992.

جـ) الوثائق الحكومية والقوانين :-

1. المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون التعاون رقم 18 لسنة 1997.
2. ـــــــــــــــ ، نظام الجمعيات التعاونية ، رقم 13 لسنة 1998.
3. ـــــــــــــــ ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981 – 1985.
4. ـــــــــــــــ ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، 1986 – 1990.
5. ـــــــــــــــ ، وزارة التجارة والصناعة ، قانون الشركات الأردني وتعديلاته رقم 22 لسنة 1997.
6. المنظمة التعاونية الأردنية ، معهد التعاون ، النشرة الإحصائية السنوية ، 1952 – 1982.
7. ـــــــــــــــ ، معهد التعاون ، النشرة الإحصائية السنوية 1981.
8. ـــــــــــــــ ، معهد التعاون ، النشرة الإحصائية السنوية 1982.
9. ـــــــــــــــ ، معهد التعاون ، النشرة الإحصائية السنوية 1983.
10. ـــــــــــــــ ، معهد التعاون ، النشرة الإحصائية السنوية 1984.
11. ـــــــــــــــ ، معهد التعاون ، النشرة الإحصائية السنوية 1985.
12. كتاب وزير التخطيط إلى رئيس الوزراء رقم 2211/5/1/15 بتاريخ 2002/4/3

هـ) تقارير :

- تقرير وتوصيات ، الندوة الإقليمية عن التدريب والإعلام التعاوني في العالم العربي . التدريب والإعلام التعاوني ، منشورات المنظمة التعاونية الأردنية ، 1986.

.....

.....

.....